الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/74

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن ٢١": تنفيذ الأهداف والإجراءات الاستراتيجية المتخذة في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدَّم من المؤسسة الدولية التعليمية لمحبة الطفل وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

080114 060114 13-60709X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

البيان

مقدمة

تؤمن المؤسسة الدولية التعليمية لمحبة الطفل بالحاجة إلى التعليم لكي يُتاح للفتيات أن يصبحن من قادة المستقبل. وتتعاون المنظمة مع المجتمعات المحلية وتوظّف جهودها من أجل التوصل إلى حلول مستدامة تقوم على أساس التعليم وتتسم بالأهمية بالنسبة للطفلة وبما يؤدي إلى كسر حلقة الفقر.

وتنطلق منهجيتنا من استلهام نظرية للتغيُّر الاجتماعي تحقق مصلحة الفتيات، وتفترض أنه عند النظر إلى ما للطفل من حقوق الإنسان باعتبارها دالة على أثر ما يتاح للفتاة من ''عدالة جنسانية''، فضلاً عن توافر استجابة ثقافية إزاء التنمية الاجتماعية فربما تكون النتيجة هي تحقيق المساواة بين الجنسين.

وتشمل التحديات التي يواجهها تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:

- غياب قيادات نسائية
- التمييز ضد البنات والصور السلبية المطروحة عنهن
- حقيقة أن تعليم البنات ليس شاملاً منذ الطفولة المبكرة وحتى مرحلة التعليم العالي والتعلم على مدى الحياة
- حقيقة أن حقوق البنات هي أول ما يتعرض للإلغاء خلال فترات الأزمات الاقتصادية

تحديد محور تركيز البرنامج والسياسة

يحتاج الأمر إلى أن يبدأ تركيز البرنامج والسياسة عند مستوى المجتمع المحلي، ومن ثم يجري تنسيقه مع جميع العناصر والأطراف المعنية صاحبة المصلحة عبر القطاعات كافة وفي جميع ميادين الدراسة.

الاتصال عبر الثقافات: التدريب على القيادة للفتيات والنساء

هناك جزءان أساسيان غائبان من الحوار العالمي ويتمثل أولهما في مهارات الاتصال عبر الثقافات بالنسبة للفتاة والمرأة، فيما يتمثل الآخر في جمع البيانات وإتاحة التدريب للمجتمع المدني، وهو ما سوف تقتضيه مواصلة رصد وتقييم وقياس التعليم و إتاحة فرص العمل وسُبل التكنولوجيا والقيادة لصالح المرأة والفتاة.

منظور الشراكة

ثمة حاجه تدعو إلى صياغة خطاب واسع النطاق ويتسم بأنه متعدد التخصصات ويتفق مع مرحلة ما بعد الحداثة ويتبنّى حقوق الأنثى فضلاً عن كونه خطاباً سياسياً وثقافياً بالنسبة لجميع الأطراف صاحبة المصلحة.

قائمة حصرية بالالتزامات المتعهَّد بها على الصُعد القطرية

السياسات والقوانين المتصلة بحقوق الفتاة لا يتم إنفاذها ولا تنفيذها. وللوقوف على العقبات التي ما زالت تمثل حواجز تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للمرأة، تولّت باكوكو باكورو زوي، الوزيرة السابقة المعنية بنوع الجنس والعمل والتنمية الاجتماعية في أوغندا وضع القائمة الحصرية التالية من أجل إقرار سياسة للمساءلة والتنمية.

على المستوى العالمي

- الأمم المتحدة تعمل على أن تضع موضع المساءلة تلك البلدان التي صدَّقت على إعلانات واتفاقيات حقوق الإنسان وغيرها من الوثائق الداعمة للطفل والمرأة.
- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لتقييم وتدارس أثر النمو السكاني على التنمية بالنسبة للفتاة والمرأة
- إعلان ومنهاج عمل بيجين وأثره على الفتاة والمرأة
- الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥

على المستوى القطري

- تصديق وتنفيذ جميع الاتفاقيات والإعلانات وخطط العمل وتكييف الخطط الوطنية بما يتفق والمستوى المحلي بما في ذلك ما يتصل بالتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم
- الدستور والتشريعات
- تمكين الحوكمة الديمقراطية بما في ذلك اعتمادات الميزانية
- السياسات والبرامج وخطط العمل
- تدريب مسؤولي الإدارة الحكومية على أسلوب تنفيذ الحقوق الممنوحة للفتاة والمرأة

الخلاصة

من شأن تحيُّز جنساني مفروض مجتمعياً ويتم على أساس ثقافي ليشكل سبباً لعدم المساواة بين الجنسين، أن يعوق إتاحة التعليم والتشغيل للفتاة والمرأة. كما أن غياب عملية

فعّالة لوضع السياسات بحيث تنطوي على تعدد الاختصاصات مع شمولها حقوق الإنسان ومساواة الجنسين والحقوق الثقافية على مستوى الأمم المتحدة، أن تؤدّي إلى نشوء عقبة تحول دون المُضي قُدماً في دفع الأهداف الإنمائية للألفية إلى الأمام وقد تقيِّد بلوغ أهداف ما بعد عام ٢٠١٥. ومن هنا توصي المؤسسة الدولية التعليمية لمحبة الطفل بأن تعمل منظمات المجتمع المدني، أو المنظمات النسائية، على جمع البيانات وإعداد قائمة حصرية بما يكفل وضع البلدان موضع المساءلة في هذا المضمار. وضمن نطاق البلدان، تستطيع الوزارات المسؤولة عن القضايا الجنسانية أن تستخدم هذه القائمة لقياس مدى الالتزام إزاء تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية. ويحتاج الأمر إلى طرح نموذج شامل لعدة قطاعات ومتعدد الاختصاصات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فضلاً عن أهداف ما بعد عام ٢٠١٥. وأي نتيجة تتحقق في هذا الصدد لا بد وأن تشمل عدداً أكبر من النساء القائدات وإلاّ ظلّ تحطيم حلقة الفقر والتخلف أمراً من الصعوبة بمكان.